بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني

لكلية الاقتصاد - جامعة سرت

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقـع والتطلعـات)

سرت 09 مارس 2023م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقع والتطلعات)

سرت 09 مارس 2023م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي أ. د. حسين مسعود أبومدينة

المراجعة اللغوية

د. فوزية أحمد الواسع د. حنان مفتاح شعبان

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقع والتطلعات)

سرت 09 مارس 2023م

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الالكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 126 / 2023م

رقم الإيداع الدولي: ردمك ISBN 978-9959-891-35-8

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتٍ

المجادلة: ١١

د. سليمان مفتاح الشاطر
رئيس جامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي
وكيل الجامعة للشؤون العلمية
ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

د. علي مفتاح التائب
رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

أ. إبراهيم محمد عبدالكريم
رئيس اللجنة التحضيرية

عبدالحليم مفتاح الشاطر
رئيس اللجنة الاعلامية

د. محمد هدية درياق	عضو اللجنة العلمية
أ. مصباح مفتاح الدليو	عضو اللجنة التحضيرية
خـــالـــد جمعة مهلهل	عضو اللجنة الاعلامية
سفيان سالم الشعالي	عضو اللجنة الاعلامية
علي مصطفى مكادة	عضو اللجنة الاعلامية

المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة رئيس الجامعة د. سليمان مفتاح الشاطر	5 - 4
كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية أ. د. الطيب محمد القبي	6
كلمة رئيس المؤتمر د. علي مفتاح التائب	7
كلمة رئيس اللجنة التحضيرية أ . إبراهيم محمد عبدالكريم	8
واقع نظام الإدارة المحلية في ليبيا، دراسة حالة على بلدية طرابلس المركز أ. د. وائل محمد جبريل د. علي عبد الفتاح بن حليم	40 - 9
قياس أثر الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة 1996 – 2020 د. صقر حمد الجيباني أ. د عبد العزيز علي صداقة أ. آسيا جمعة التركاوي	62 - 41
القطاع السياحي والتنمية المكانية في ليبيا د. حسين فرج الحويج	84 - 63
اللامركزية كآلية للإصلاح الشامل في ليبيا دراسة للأبعاد والقيود د. هند خليفة الصويعي أ. علي محمود الفاخري	118- 85
واقع تفويض السلطة وانعكاساتها على الأداء المؤسسي من وجهة نظر الإداريين دراسة حالة دائرة توزيع الكهرباء بالمنطقة الوسطى/ سرت – 2022 د. فتحية أبو بكر أبو شويتة د. عباس عبد الله الحسين	152-119
دور المركزية الإدارية في التنمية المكانية في ليبيا أ. د. صبري جبران محمد الكرغلي د. عبدالباسط عبدالله العمروني	178-153

المحتويات

العنوان	الصفحة
اللامركزية في تمكين النشاط التسويقي لإمكانية تقديم التنمية المكانية كمنتج مدخل استدلالي استنباطي د. يوسف إبراهيم الجدائمي	218-179
أثر توحيد الممارسات المحاسبية على تعزيز النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي في ضوء معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام د. سعاد عياش علي امعرف	238-219
اللامركزية كخيار استراتيجي في تعزيز دور الجامعات في خدمة المجتمع من منظور الاستدامة أ . فاطمة منصور فرج	262-239
اللامركزية وأثرها على الصيرفة الخضراء بالمصارف التجارية الليبية (دراسة ميدانية على فروع المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت) أ. إبراهيم محمد عبدالكريم د. علي مفتاح التائب Abdul Hamid Habbe	290-263
المركزية واللامركزية في اتخاذ القرارات وأثرها على فاعلية الأداء الرقابي دراسة ميدانية على ديوان المحاسبة د. أحمد عطية محمد د. عبد السلام عاشور	312-291
أثر تطبيق محاسبة مراكز المسؤولية في الرقابة وتقييم الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية (دراسة حالة الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة) د. عبدالفتاح محمد كرزمه د. ناصر ميلاد بن يونس	334-313
أثر تنمية الكفاءات البشرية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية بكلية الاقتصاد العجيلات بجامعة الزاوية د. عمار المبروك الأشقر	364-335

المحتويات

العنوان	الصفحة
انعكاسات تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية كأداة لتحسين التنافسية المصرفية "الواقع والصعوبات" (دراسة حالة المصرف التجاري الوطني) أ. مفتاح عثمان الرفاعي أ. محمد عبد المولى المهدي	380-365
السلطة التشريعية وعلاقتها بالسلطة التنفيذية في توزيع الاختصاص د. علي منصور إشتيوي أ . جمال مفتاح أبوحجر	390-381
المركزية والاستقرار السياسي في ليبيا (2014 - 2022) د. الفيتوري صالح السطي	416-391
واقع الرقابة الإدارية الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري بجامعة الزاوية، دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية د . فوزي محمود اللافي الحسومي	438-417
The Role of Centralization-Coordination-Decentralization towards Success decentralization in industrial sector in Libya: A case study *Ali M. Bakeer*	450-439
Implementation of the fiscal decentralization policy in Indonesia *Nurbayani Mediaty* *Ibrahiem Mohammed A. Syamsuddin* *Abdul Hamid Habbe*	476-451

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

تُعَدُّ المؤتمرات العلمية من أهم المناشط التي تهتم بها الجامعة وتدعمها منذ تأسيسها، حيث ترى أنَّها من أهم مهامها الرئيسة التي تسعى إلى استمرارها؛ نظراً لما تقدمه هذه المؤتمرات من بحوث علمية تسهم في تحسين الكثير من جوانب الحياة المختلفة، كما أنها تلعب دوراً كبيراً في خلق الجو المناسب وتأمين اللقاءات الأكاديمية والبحثية التي تجمع نشطاء المجتمع العلمي لتقديم ومناقشة أفضل ما توصلوا إليه، وتقديمه لمصلحة المجتمع وخدمة مستقبله.

و**حرصًا** من الجامعة على انعقاد هذه التجمعات العلمية؛ فقد عقدت عددًا من المؤتمرات التخصصية برعايتها؛ وها هي اليوم تعقدُ المؤتمر العلمي الدولي الثاني، والذي تنظمه وتشرف عليه كلية الاقتصاد تحت عنوان (**المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا" الواقع والتطلعات**").

لقد أصبحت التنمية المكانية محط أنظار العديد من دول العالم ومختلف المجتمعات، لكونها أحد أركان الأنشطة الأساسية الهادفة في تقدم الدول والمجتمعات، حيث تحتل عمليات التخطيط والتطوير للتنمية الشاملة؛ إذ أنها تساعد في تطوير البنى التحتية، وخلق فرص العمل، وتوفير التعليم والرعاية الصحية.

كما تُعدُّ المركزية إحدى أهم التوجهات التنظيمية التي تتبعها الدول، والحكومات، والمؤسسات في العملية الإدارية، حيث يُمكن من خلالها تحقيق العملية التنسيقية بين مُختلف الوحدات ذات العلاقة بذلك الكيان المؤسسي إذا طُبِّق بالطريقة المثلى.

وختاماً.. نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أسهم في إنجاح هذا المؤتمر، من بحَّاث ومحكَّمين ولجان علمية وتحضيرية، كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر وفائق التقدير إلى اللجنة الإعلامية التي أخرجت هذا العمل إلى النور من خلال نشره في هذا الكتاب الذي نضعه بين أيديكم للاستفادة منه، ولنضعه أيضاً بين أيدي المختصين للعمل بتوصياته.

آملين من الله العلي القدير التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية و رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.. أمَّا بعد :

في سبيل السعي للارتقاء بنشر الإنتاج العلمي ودعمه، يسرنا أن نضع بين أيدي الباحثين والقراء الكرام كتاب المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد بجامعة سرت، والذي يناقش موضوعاً مهماً يُمثل رافداً من روافد تطور وازدهار الدولة، وهو (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا).

حيث يُعدّ هذا المؤتمر من أهم المؤتمرات التي أقامتها الجامعة، من حيث العنوان، فمناقشة أثر المركزية على التنمية المكانية، يُمكِّننا من معرفة أثر المركزية السلبي على تنمية الأماكن النائية والبعيدة عن مركز الدولة، ويبين لنا الأثر الإيجابي للنظام اللامركزي الذي يحقق حتمًا نتائج جيدة في حالة تطبيقه بالشكل الصحيح.

ويحظى هذا المؤتمر بمشاركة نخبة متميزة من الباحثين، ينتمون إلى عدة جامعات ومعاهد عُليا، واستعانت اللجنة العلمية بنخبةٍ من خيرة الأساتذة المختصّين من مختلف الجامعات الليبية في سبيل تقييم الأوراق العلمية التي تصلها وتحكيمها، حيث كان لهم الدور الفاعل في الارتقاء بجودتها، من خلال تبيان جوانب القصور وإجراء بعض التعديلات المطلوبة إن وجدت

وفي الختام لا يسعني إلاَّ أنْ أشكر جميع اللجان التي أسهمت في إنجاح هذا المؤتمر، ونبارك الجهد المبذول والتفاني والإخلاص الصادق في العمل في ظل التسهيلات المقدمة من إدارة الجامعة. سائلين الله عز وجل أن يُعيننا ويجعل السداد والنجاح حليفنا في إقامة هذا المؤتمر العلمي، والخروج من خلاله بنتائج علمية مميزة تصب في خدمة المجتمع في كل مجالاته، وتوصيات مهمة تثري المكتبات العلمية، وتساعد في وضح الحلول المناسبة.

نتمنى للجميع التوفيق في هذا المؤتمر

والسلام عليكم

أ. د. الطيب محمد القبي

رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين.

أما بعد..

انطلاقاً من الدور المناط بكلية الاقتصاد جامعة سرت لدعم الملتقيات العلمية والنشاط العلمي، وتحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية ورسالتها السامية في هذا المجال، ودعماً للبيئة المجتمعية؛ فقد اسدل الستار على فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد، تحت عنوان (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا، وبالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن كل الزملاء بلجان المؤتمر يسرني ويشرفني أن أقدم هذا الإصدار والمتضمن للمحتوى العلمي للمؤتمر ومخرجاته، وندعو الله أن نكون قد وفِّقنا في هذا العمل، وأن يحوز على رضى القارئ العزيز، وأن يحقق المرجو منه.

وأخيرًا يسرني أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة سرت؛ لدعمها فعاليات هذا المؤتمر، وكل الشكر والتقدير للجنة العلمية واللجنة التحضيرية بالمؤتمر، ولكل من بذل أدنى جهد في تنفيذه، ولا يفوتني أن أشكر كل الزملاء الذين ساعدوا وأسهموا في إعداد هذا الكتاب وإخراجه بالشكل اللائق والمشرّف.

ختامًا أتمنى كل التوفيق لجميع زملائي بكلية الاقتصاد، وكل الزملاء بالقلعة العلمية جامعة سرت، وأتمنى أن تكون دائمًا وأبدًا منارة للعلم يهتدي بها الجميع...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. على مفتاح التائب

رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، والصلاة والسلام على نبينا محمد الموصوف بأحسن الصفات:

أمَّا بعد:

إنَّه وفي هذا المقام، وباختتام فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد جامعة سرت، والذي حمل عنوان (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا- الواقع والتطلعات)، يسعدني أنْ أُهنئ نفسي أولاً وكل زملائي بكلية الاقتصاد وجامعة سرت بنجاح هذا المحفل العلمي، وظهوره بالصورة التي تليق بمؤسستنا العريقة، كما يسعدني أيضًا أن أقدم هذا الكتاب _الذي يحتوي على كل الجهود العلمية القيمة التي تدارست وتناولت محاور هذا المؤتمر_ لكل الأكاديميين المتخصصين والمهتمين وكل المؤسسات ذات العلاقة، وآمل أن يجدوا فيه الفائدة المرجوة.

وتقديرًا لكل الجهود المبذولة في سبيل نجاح هذا المؤتمر؛ لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لجميع أعضاء اللجنة التحضيرية على جميل التزامهم والإخلاص في عملهم، وكل الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء اللجنة العلمية على مهنيتهم وتعاونهم في إتمام العديد من مهام اللجنة التحضرية، كما أُثني على الجهود الكبيرة التي بذلها رئيس المؤتمر ومساندته لنا يدًا بيد لإنجاز كل ما هو مطلوب، والشكر أيضًا موصولًا للمشرف العام للمؤتمر على دعمه اللامحدود وتذليله الصعاب لتسهيل أعمال اللجنة وقيامها بواجبها على أكمل وجه.

وأخيرًا لا يفوتني أن أشكر كل من أسهم في إصدار هذا الكتاب، والحمد لله وما توفيقنا إلاَّ به.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. إبراهيم محمد عبدالكريم

رئيس اللجنة التحضيرية

واقع الرقابة الإدارية الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري بجامعة الزاوية دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية

د . فوزي محمود اللافي الحسومي
المعهد العالي للعلوم والتقنية/ مدير مكتب الشؤون العلمية
Foze28@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة للتعريف بالرقابة الإدارية، والرقابة الإلكترونية، والفساد الإداري، والتعرّف على واقع الرقابة الإدارية الإلكترونية بجامعة الزاوية، والتعرّف على علاقة الرقابة الإدارية الإلكترونية بمكافحة الفساد الإداري. وتمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاستعانة بالاستبيان أداة لجمع المعلومات. وتوصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: انخفاض ممارسة الرقابة الإدارية الإلكترونية بجامعة الزاوية، فلا يتوفر شبكات إنترنت داخلية لربط جميع أجهزة الكمبيوتر لجميع الوحدات الإدارية لتطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية بالجامعة، ولا تتوفر المتطلبات التقنية اللازمة لتطبيقها؛ ليساهم في الحد من الفساد الإداري، وتوفير نظام رقابي دقيق جدًا، والقضاء على الرشوة والمحسوبية، ويسهّل عمليات الاتصال بين المستويات الإدارية.

الكلمات المفتاحية : الرقابة الإدارية الإلكترونية، الفساد الإداري، ليبيا، جامعة الزاوية.

***The reality of electronic administrative control and its role in combating administrative corruption at Al-Zawiya University: An applied study on Al-Zawiya University*.**

Abstract

The study aimed to define administrative control, electronic control and administrative corruption, to identify the reality of electronic administrative control at Zawiya University, to identify the relationship of electronic administrative control to combating administrative corruption. The study reached a set of results, the most important of which are: the decline in the practice of electronic administrative control at the University of Zawiya, there is no internal Internet networks available to connect all computers to all administrative units for the application of electronic administrative control in the university, the technical requirements necessary for the application of electronic administrative control in the university are not available, the application of electronic administrative control It contributes to reducing administrative corruption, the application of electronic administrative control contributes to providing a very accurate control system, the application of electronic administrative control contributes to the elimination of bribery and nepotism, the application of electronic administrative control facilitates communication between administrative levels.

***Keywords*:** electronic administrative control, administrative corruption,Libya, Zawia University.

مقدمة:

تُعدّ الرقابة الإدارية الإلكترونية من الوسائل الرقابية الحديثة، حيث تعتمد على تقنية المعلومات في المتابعة والمراقبة لمختلف العمليات الإدارية بالمؤسسة إلكترونيًا، مما يوفّر الوقت والجهد والتكلفة، والحصول على نتائج رقابية دقيقة، وفي أي وقت، ومن أي مكان باستخدام تكنولوجيا المعلومات بواسطة أحدث التقنيات لتقديم أفضل الخدمات الرقابية للمؤسسة.

حيث تعتمد المؤسسات لتحقيق أهدافها في الحصول على خدمات بجودة ودقة وبالسرعة والكفاءة مع توفير الجهد والمال والوقت والفاعلية من خلال الاعتماد على التحوّل الإلكتروني للمؤسسات، وتطبيق وظائف الإدارة الإلكترونية والمتمثّلة في الرقابة الإلكترونية والتي تُعدّ نمطًا إداريًا حديثًا لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري بالانتقال من الرقابة التقليدية إلى الرقابة الإدارية الإلكترونية. (وردة، 2022)

مشكلة الدراسة:

تواجه الجامعات الليبية الكثير من المشكلات والصعوبات المختلفة في ممارسة أعمالها وإدارة شؤونها، وما تعانيه هذه المؤسسات من كمية التعاملات الورقية الكبيرة، وصعوبة الرجوع لها، وضياعها وتلفها، وهو ما يُعدّ فسادًا إداريًا في عملياتها وأنشطتها المختلفة، وبما أنّ نظام الرقابة الإدارية الإلكترونية يتمتع بالكفاءة والفاعلية (العرايشي، 2015)، حيث تساهم الخدمات الإلكترونية في تنظيم العمل، والحد من الفساد الإداري ومكافحته. (الحسومي،2021)، وتساهم الرقابة الإلكترونية بفاعلية في الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته (وردة، 2022)، وهذا ما دفع الباحث إلى محاولة الإجابة على التساؤل الآتي:

– ما واقع الرقابة الإدارية الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري بجامعة الزاوية ؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرّف على واقع الرقابة الإدارية الإلكترونية، ودورها في مكافحة الفساد الإداري بجامعة الزاوية، وذلك من خلال الأهداف الآتية:

1. التعريف بالرقابة الإدارية.
2. التعريف بالرقابة الإلكترونية.
3. التعريف بالفساد الإداري.
4. التعرّف على واقع الرقابة الإدارية الإلكترونية بجامعة الزاوية.

5. التعرّف على علاقة الرقابة الإدارية الإلكترونية بمكافحة الفساد الإداري.
6. تقديم نتائج وتوصيات تساعد جامعة الزاوية على مكافحة الفساد الإداري.

فروض الدراسة:

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية للرقابة الإدارية الإلكترونية بمكافحة الفساد الإداري.

أهمية الدراسة:

1. دراسة الرقابة الإلكترونية في جامعة الزاوية.
2. دراسة الفساد الإداري في جامعة الزاوية وبيان مفهومه وآثاره وطرق مكافحته.
3. توضيح دور الرقابة الإدارية الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري.
4. التوصّل إلى نتائج واقتراحات وتوصيات لمكافحة الفساد الإداري في جامعة الزاوية يستفيد منها متخذو القرار، وصناع السياسات في جامعة الزاوية.

منهج الدراسة:

يتم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاستعانة بالاستبيان أداةً لجمع المعلومات، كما استعان الباحث بالكتب، والدوريات، والرسائل العلمية التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على جامعة الزاوية.

الحدود الزمنية: تمّ إجراء هذه الدراسة للعام 2022.

الحدود البشرية: العاملون في الوظائف الإدارية في جامعة الزاوية.

الدراسات السابقة:

– دراسة (وردة، 2021)، بعنوان دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، وهدفت الدراسة إلى التعرّف على قدرة نظم الرقابة الإلكترونية على مكافحة مظاهر الفساد الإداري وتعزيز الشفافية، من خلال التعرّف على مميزاتها، والصعوبات الإدارية، والبشرية، والتكنولوجية، والمالية التي تواجه استخدامها، ومدى فعاليتها في مكافحة هذه الظاهرة، وتوصّلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أنّ الرقابة الإلكترونية تساهم بفاعلية في الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته، وتساهم في سرعة إنجاز المعاملات وزياد دقة الأعمال، ورفع مستوى جودتها ومستوى انضباط الموظفين، وتوفير الوقت والجهد والمال، كما تساهم وسائل

التكنولوجيا الحديثة في تسهيل اكتشاف التجاوزات والانحرافات الإدارية، وإعطاء التنبيهات بشكل إلكتروني دون الحاجة للتدخّل البشري، ولها أثر إيجابي في تعزيز الشفافية والوضوح في العمل وفي صنع القرارات الإدارية المناسبة.

– **دراسة (الحسومي، 2021)**، بعنوان دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، هدفت الدراسة للتعريف بالإدارة الإلكترونية، والفساد الإداري، والتعرّف على مدى ممارسة المعاهد العليا الليبية للإدارة الإلكترونية، والتعرّف على علاقة الإدارة الإلكترونية بمكافحة الفساد الإداري، وتمّ في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاستعانة بالاستبيان أداةً لجمع المعلومات، وتوصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنّ هناك صعوبة في تحويل الأعمال الإدارية التقليدية إلكترونيًا، وهناك صعوبة لتطبيق الإدارة الإلكترونية لنقص توفير أجهزة الحاسوب في جميع الوحدات الإدارية بالمعهد، وهناك صعوبة في تطبيق الإدارة الإلكترونية لقلّة الدورات التدريبية للعاملين بالمعهد، وأنّ تطبيق الرقابة الإلكترونية يساهم في توفير نظام رقابي دقيق جدًا، وفي تطبيق الإدارة الإلكترونية في المعهد، وتساهم الخدمات الإلكترونية في تنظيم العمل والحد من الفساد الإداري ومكافحته.

– **دراسة (العماري وبو شعالة، 2020)**، بعنوان دور المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التمويل المصرفي، هدفت الدراسة إلى معرفة دور المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التمويل المصرفي في المصارف التجارية في مدينة سرت، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الاستبانة أداةً لجمع البيانات، وتوصّلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أنّه لا توجد اختلافات بين أفراد عينة الدراسة على دور إدارة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية العاملة بمدينة سرت في الحد من مخاطر التمويل.

– **دراسة (العرايشي، 2015)**، بعنوان واقع نظام الرقابة الإدارية الإلكترونية وسبل تطويره، هدفت الدراسة إلى التعرّف على واقع نظام الرقابة الإدارية الإلكترونية وسبل تطويره؛ وذلك من خلال دراسة المعايير التي تساعد في الكشف عن مستوى فعالية الرقابة الإدارية الإلكترونية، والمتمثّلة في: حجم الإنجاز، وصحة المدخلات، ودقة العمليات، وسلامة ووضوح المخرجات الناتجة عن الأنظمة المحوسبة، بالإضافة إلى المقترحات لتطوير نظام الرقابة الإدارية الإلكترونية، وتوصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنّ نظام الرقابة الإدارية الإلكترونية يتمتع بالكفاءة والفاعلية بدرجة متوسطة، وأنّ توفير متطلبات تطبيق الرقابة

الإلكترونية يحتاج إلى المزيد من الدعم المالي لتلبية الاحتياجات المادية والتدريبية، وعدم وجود جهة فعّالة مسئولة للإشراف على جودة الأنظمة المحوسبة.

– **دراسة (برحيحي، 2015)**، بعنوان الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، وهدفت الدراسة إلى التعرّف على مدى فاعلية أجهزة الرقابة الإدارية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري، وتشخيصها، وتحديد أسبابها والآثار الناجمة عنها وكيفية محاربتها؛ وذلك عن طريق الرقابة الإدارية التي تتم بواسطة آليات جديدة، وتوصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: إبراز دور أجهزة الرقابة الخاصة بمكافحة الفساد؛ وذلك عن طريق وضع الحلول الممكنة والمستقبلية، والقيام بالإصلاحات الشاملة في مؤسسات الدولة.

– **دراسة (الحسومي، 2015)**، بعنوان الفساد الإداري وأثره على الدولة الليبية وطرق مكافحته، تناولت الدراسة مشكلة الفساد الإداري وأثره على أداء المؤسسات الحكومية في الدولة الليبية، موضحة أسبابه، وطرق علاج هذه المشكلة والحلول للقضاء عليها، والأبعاد والآثار لهذه الظاهرة التي أصبحت منتشرة في المجتمع الليبي في جميع الأجهزة الحكومية، والخطر الذي يشكّله الفساد الإداري على الاقتصاد والتنمية في ليبيا، وتوصّلت الدراسة إلى أنّ الأجهزة الحكومية في ليبيا تعاني من ظاهرة الفساد بدرجة مرتفعة، وأنّ ظاهرة الفساد منتشرة في ليبيا بصورة يجب الاهتمام بمحاربتها وعلاجها، وتوصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالأجهزة الرقابية لمكافحة الفساد الإداري، واستخدام الأساليب الحديثة من خلال الإدارة الحديثة في الكشف عن الفساد الإداري مثل تطبيق الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية، ودعم دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التوعية بخطورة الفساد والحد منه.

علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة: تمّت الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة، وفي بناء الإطار النظري، وتفسير النتائج وتحليلها، وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في دراسة واقع الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، واختلفت عنها من حيث المكان والزمان وعينة ومجتمع الدراسة.

مفهوم الرقابة الإدارية:

يعرفها الباحث بأنّها الأداة التي يتم من خلالها التعرّف والكشف عن الانحرافات والأخطاء قبل وقوعها، وتصحيحها للخطط الاستراتيجية التي تضعها الإدارة، ومتابعة العمليات الإدارية التي تتم في المؤسسة، ويتم من خـلالها تقييم وضع المؤسسة الحالي ومقارنته

بالمستهدف الوصول إليه.

أهداف الرقابة الإدارية:

تهدف الرقابة الإدارية إلى تحقيق الأهداف الآتية: (برحيحي، 2015، ص 39)

1- الرقابة الداخلية والخارجية:

أ- أهداف الرقابة الداخلية: يتم ممارستها من قِبَل السلطة الإدارية بالمؤسسة وتعتمد على:

- تشمل كل العمليات التي تتم بالمؤسسة بجميع جوانبها الإدارية والمالية والقانونية.

- يتم تحديد واختيار عينات للعمليات التي تركّز عليها الإدارة وترى أنّها ذات أهمية في اختيارها بالنسبة للمؤسسة.

ب- أهداف الرقابة الخارجية: تتم من خلال المتابعة الدورية والمستمرة لأنشطة المؤسسات والعمليات التي تتم بها بواسطة أجهزة رقابية متخصصة تكون من خارج المؤسسة.

2- الأهداف السياسية والاقتصادية للرقابة:

أ- الأهداف السياسية: تتمثّل في التحقق من السياسة التي رسمتها السلطة التشريعية للموازنة العامة للدولة، ومتابعة عملية التنفيذ والكشف عن الانحرافات بها ومعالجتها، والتأكّد من تنفيذها والالتزام بها.

ب- الأهداف الاقتصادية: تهتم بمتابعة إنفاق المال العام وفق المعدّلات المحددة، والتأكّد من تنفيذ البرامج الموضوعة، ومتابعة تحقيق الكفاءة الإنتاجية.

ج- حماية الصالح العام: تكون بمراقبة الخطط والبرامج والنشاطات والأعمال المحددة من خلال الأهداف المراد تحقيقها، والكشف عن الانحرافات والمخالفات بها.

مفهوم الرقابة الإلكترونية:

هي القدرة على معرفة المتغيّرات الخاصة بالعمليات الإدارية من حيث التنفيذ وسير العملية التنظيمية، وعمليات التصحيح التي تتم عند التنفيذ، وتسمح الرقابة الإلكترونية بالمراقبة المباشرة من خلال المؤسسة أو من خلال شبكة المؤسسة مما يساعد على إمكانية تقليص الفجوة الزمنية بين اكتشاف الانحراف أو الخطأ وعملية تصحيحه من خلال تدفق المعلومات المستمر، وهو ما يساعد على زيادة الثقة الإلكترونية والولاء الإلكتروني بين العاملين والإدارة والمستفيدين والإدارة مما يجعلها تكون أكثر قربًا إلى الثقة.

مميزات الرقابة الإلكترونية:

تحقق الرقابة الإلكترونية العديد من المزايا من أهمها: (الحسومي، 2021)

– تعزيز مبدأ المحاسبة والمساءلة.

– تحقيق الرقابة الوقتية ومعرفة التغيّرات والانحرافات في نفس الوقت بدل الحصول على تقارير الرقابة عن الماضي.

– تسهّل عملية المتابعة والمراقبة لجميع الإجراءات الإدارية.

– سهولة الوصول إلى المعلومات ومتابعتها.

– تحقق الرقابة الإلكترونية بالنتائج بدل الرقابة على العمليات والأنشطة في المؤسسة.

– إمكانية تحديد المسئولين عن ارتكاب الأخطاء ومحاسبتهم.

– الاعتماد على وسائل تقنية تقدّم معلومات كافية وسريعة عن أداء المؤسسة والعاملين بها.

– الرقابة المستمرة والحصول على معلومات رقابية في أي وقت وبشكل دوري.

– تساعد في معرفة جميع المعلومات عن المؤسسة لجميع العاملين مما يحقق مستلزمات الرقابة في المؤسسة.

– نشر اللوائح والإجراءات والقوانين والأنظمة الخاصة بالخدمات لجميع الأطراف.

الرقابة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري:

– تستطيع الرقابة الإلكترونية الحد من المفاجآت، وتحديد الانحرافات بوقت حدوثها، وإعطاء التنبيه بشكل إلكتروني من خلال البرامج الرقابية المستخدمة دون الحاجة إلى التدخّل البشري.

– توفّر الرقابة الإلكترونية استخدامًا فعّالًا لأنظمة المعلومات، وتوفير قاعدة معلومات عن أداء وأنشطة الجهات التنفيذية؛ لتكون جاهزة عند حاجة الإدارة العليا لها لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

– تُعدّ الرقابة الإلكترونية عنصرًا أساسيًا لإيجاد نظام عمل يركز على الجوانب المؤثرة في أداء الجهات التنفيذية في المنظمة والتي تحدد نجاح وفشل المنظّمة.

– تفعّل الرقابة الإلكترونية الشفافية للجهات التنفيذية ما يؤدي إلى وضوح نشاطات الجهات الرقابية.

– تُعدّ الرقابة الإلكترونية إحدى الوسائل الحديثة لحل المشكلات الناتجة عن التطورات

التكنولوجية الحديثة في الوظيفة وتسريب البيانات الوظيفية. (الكساسبة، 2011، ص 25)

مفهوم الفساد الإداري:

الفساد الإداري يؤدي بالضرر بالمجتمع بأكمله والأجيال القادمة، ويجعل الدولة متأخرة في التنمية الاقتصادية، ويعيق عملية التطوير، ويخلف طبقات في المجتمع مما يؤدي إلى صراع مستمر بين فئات المجتمع؛ لعدم تحقيق العدالة الاجتماعية ومطالبة المتضررين من الفساد بحقوقهم بجميع الطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة، وكذلك يجعل هذه الظاهرة تنمو وتتزايد بين أبناء المجتمع وعلى الدولة مما يجعلها من الدول المتأخرة اقتصاديًا وتنمويًا، وانتشار الفقر والجهل، وإلحاق الضرر بجميع أفراد المجتمع. (الحسومي، 2015، ص17)

أنواع الفساد الإداري:

يوجد عدة أنواع للفساد الإداري هي: (الحسومي، 2015، ص 6-7)

1- فساد متعلق بسير العمل ماليًا وإداريًا:

- مخالفة القواعد والقوانين واللوائح المتبعة في المؤسسة.
- يتم فرض غرامات والحصول على الأموال بطريقة مخالفة أو من خلال استخدام العاملين في الأعمال الشخصية.
- المبالغة في استخدام المقتنيات العامة من أثاث وسيارات، وإقامة الحفلات في المناسبات، والإسراف في استخدام المال العام.

2- فساد في سلوك العامل:

- يقوم العامل بالخدمات الشخصية في العمل من خلال استعمال السلطة التي يحملها لتسهيل الأعمال، وتجاوز الاعتبارات الموضوعية، ومنحها لأقاربه وأصدقائه أو بصورة تقرّب من المسؤولين.
- يقوم المدير بتعيين أقاربه ومعارفه من غير المؤهلين لهذه الأعمال بمحسوبية مما يؤثّر على كفاءة الأعمال التي يقوم بها هؤلاء الأشخاص وبالتالي يؤثر على زيادة الإنتاج وتقديم الخدمات.
- يتم استخدام مكان العمل لفعل الأفعال الفاحشة كاستعمال المخدرات والجرائم الأخلاقية.

3- فساد الموظفين في العمل :

- عدم قيام الموظف بالعمل المطلوب منه في الوقت المناسب أو بالصورة الصحيحة، أو الامتناع عن القيام بالعمل المكلّف به.
- أداء العامل يكون بصورة أقل مما يجب أنْ يعمل للحصول على أجر أعلى، وبجهد أقل، وبأقل معدّل أداء بكسل وتراخٍ.
- خروج العامل في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي مع التأخر في الحضور إلى العمل.
- بقاء العامل في مكان العمل بدون إنجاز الأعمال المطلوبة منه تضييعًا للوقت فتكون بالتالي إنتاجيته أقل بكثير مقارنة بغيره من العاملين.
- عدم رغبة العامل بالتعاون مع زملائه من خلال العمل الجماعي، والامتناع عن الحضور والمشاركة في اتخاذ القرارات من خلال عدم إبداء الرأي والانعزالية واللامبالاة.
- يتهرب العامل من تحمّل المسؤولية في العمل وبالتالي يقوم بالانتقال إلى جهات أخرى لتجنّب المسؤولية، وتعطيل العمل، وعدم الاحتفاظ بأسرار العمل وإظهارها دون مسؤولية منه.

4- القيام بالأعمال الجنائية:

- الحصول على مقابل نتيجة القيام بالأعمال بما يسمى بالرشوة.
- الحصول على الأموال والممتلكات العامة من خلال التزوير في المستندات.
- عمليات اختلاس المال العام.

الآثار الناتجة عن الفساد الإداري:

ينتج عن الفساد الإداري مجموعة من الآثار تتمثل في: (الحسومي،2021)

1- الآثار الإدارية:

- يقف عتبة أمام تطبيق معايير الأداء الاداري وبالتالي يخفض من مستوى الإنتاج والكفاءة الإدارية.
- ضياع مصالح أفراد المجتمع وخاصة الباحثين عن عمل وعدم حصولهم على فرص العمل المناسبة لهم.
- يؤدي إلى دوران العمالة لعدم الرضا وعدم العدالة وبالتالي خسارة عمالة ماهرة مدربة.
- يجعل الموظفين الجدد يعملون به ويؤدي إلى أنْ يصبح هذا السلوك مقبولًا للجميع، ويكون

عائقًا للتطوير الإداري والتنمية.

2- الآثار الاقتصادية:

- ارتفاع الأسعار لوجود الرشاوى والعمولات والابتزاز، وهذه التكاليف الإضافية تضاف على السلع والخدمات.
- استنزاف أموال الدولة ويكون بسرقة الدولة عن طريق الأعمال غير مطابقة للمواصفات نتيجة لدفع الرشاوى للحصول عليها، وتحميل الرشوة على المشروع الذي يتم تنفيذه.
- إنشاء مشاريع اقتصادية غير ذات جدوى لغرض الحصول على العمولات والرشاوى.

3- الآثار السياسية:

- يعمل على عدم الثقة في الحكومة ونظام الحكم، ويجعلهم متورطين في الفساد، وبالتالي عدم الإقبال على التعاون مع الحكومة.
- يساعد المعارضة ويساندها للإطاحة بالحكومة لحرمان فئة من أفراد المجتمع من حقوقهم.
- انتشار الظواهر السلبية في المجتمع مما يدفعهم إلى العنف والثورة على النظام الحاكم لتغييره لتحقيق العدالة وخاصة الفئات الفقيرة والمتضررة من الفساد.

4- الآثار الاجتماعية:

- تدهور الخدمات في أجهزة الدولة ومنها التعليم والأمن والصحة.
- يُضعف قيم المجتمع ويساعد على ظهور جيل فاسد.
- يُضعف الدولة ويستنزف إيراداتها، ويجعلها غير قادرة على الانفاق على المشاريع والبنية الأساسية.
- عدم تحقيق العدالة الاجتماعية.

مظاهر الفساد الإداري:

تتمثّل مظاهر الفساد الإداري في الآتي: (الحسومي،2021)

1- التسيب الوظيفي: يتمثّل في مخالفة القوانين والأنظمة واللوائح، وتكون بعدم حضوره للعمل في المواعيد المحددة، والخروج من العمل قبل المواعيد الرسمية، وعدم التواجد في مكان العمل لفترات طويلة ودون مبرر مقبول مع إهمال أداء الواجبات والأعمال الرسمية، والقيام بأعمال غير رسمية وقت الدوام الرسمي.

2- المحسوبية والمحاباة: تتمثّل في قيام بعض المسؤولين بتعيين أشخاص في الوظائف العامة على أساس القرابة أو الولاء السياسي، أو بهدف تعزيز نفوذهم الشخصي، أو القيام بتوزيع مساعدات، أو مبالغ مالية من المال العام على فئات ومناطق معينة.

3- الرشوة: هي عبارة عن اتفاق بين الموظف وبين طالب الحصول على الخدمة بمقابل يقدّمه له، وتكون الرشوة في عدة صور: الرشوة المالية، الرشوة المادية، الرشوة المعنوية، الرشوة المعجلة، الرشوة المؤجلة.

4- التزوير: اصطناع الأوراق والمستندات وتقليد التوقيعات والأختام الرسمية الحكومية عن طريق طباعة شهادات وشيكات وأوراق تجارية ونقود مالية، ويكون تزوير الموظف لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره للحصول على ثمن أو مقابل من عملية التزوير للحصول على منفعة لشخصه أو لغيره.

5- كثرة وتعقيد الإجراءات الإدارية: يُعدّ تعقيد الإجراءات الإدارية في الإدارات العامة من مظاهر الفساد، إذ يستطيع الموظف أنْ يمنح، أو يمنع، أو ينفذ، أو يؤجل القيام بالإجراء ما يرغم طالب الخدمة أو المعاملة على اتباع وسائل غير شرعية.

6- انعدام الطاعة التسلسلية بين موظفي الإدارات العامة: يُعدّ عدم إطاعة المرؤوسين للرؤساء من أهم مظاهر الفساد، وهو ما يؤثر على سير العمل وهو بمثابة أداة هدم للتنظيم الإداري ما يفعله المرؤوسون بالاستهانة بالأوامر التي يوجهها الرئيس لهم.

7- هدر الموارد الاقتصادية: يتمثّل في الاستهانة بالملكية العامة وهدر في موارد البلاد الاقتصادية، والاختلاس والتزوير وسرقة المال العام، وسوء استغلال السلطة، وعدم الحس بالمسؤولية اتجاه المال العام.

أسباب تفشي الفساد في ليبيا:

يوجد أسباب تؤدي إلى تفشي الفساد في ليبيا تتمثّل في: (ديوان المحاسبة الليبي، 2015)

1- عدم وجود قوانين وتشريعات صارمة وواضحة بحق مرتكبي الفساد.

2- عدم وجود مؤسسة حكومية متخصصة لها كافة الصلاحيات لكشف الفساد ومحاسبته.

3- غياب أجهزة الرقابة في كل مؤسسات الدولة أو تواطؤها مع المفسدين.

4- ضعف المراقبين الماليين بالمؤسسات العامة للدولة، وعدم تقييدهم بلوائح الميزانية والتقصير

في إعداد التقارير الشهرية.

5- التعقيدات الإدارية والبيروقراطية غير المبرر لها في جميع أجهزة الدولة.

6- تدني مستوى دخل الأفراد مما يدفعهم إلى أخذ الرشاوى والابتزاز والوساطة وغيرها من مظاهر الفساد.

7- سوء توزيع الثروة بين فئات الشعب المختلفة واتساع الفجوة بينها مما يدفع العاملين إلى التورّط في الفساد.

مجتمع وعينة الدراسة: سعت الدراسة للتعرّف على واقع الرقابة الإدارية الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري في جامعة الزاوية، ويتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس، والعاملين في الوظائف الإدارية بجامعة الزاوية حيث تَمّ اختيار عينة عشوائية تَمّ استرداد 76 استبانة صالحة للتحليل.

أداة الدراسة: قام الباحث بتطوير الاستبانة لمعرفة واقع الرقابة الإدارية الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري في جامعة الزاوية، وتتكون من محورين تتمثّل في:

المحور الأول: يقيس واقع الرقابة الإدارية الإلكترونية بجامعة الزاوية، ويتكون من13 فقرة.

المحور الثاني: يقيس دور الرقابة الإدارية الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري بجامعة الزاوية، ويتكون من 16 فقرة.

مقياس أداة الدراسة:

تَمّ اعتماد مقياس لكيرث الخماسي الأبعاد بدرجات: غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة، وقد أُعطيت الأوزان التالية (5,4,3,2,1).

جدول (1) مقياس لكيرث خماسي الأبعاد

القيمة الترتيبية	الدرجة المعيارية	النسبة	التقييم
1	اقل من 1	أقل من20%	ضعيف جدا
2	من 1 الي اقل من 2.5	من20% الي أقل من 50%	ضعيف
3	من 2.5 الي اقل من3.5	من50% الي أقل من 65%	متوسط
4	من 3.5 الي اقل من 4.5	من65% الي أقل من 85%	جيد
5	من 4.5 فأكثر	من 85% فأكثر	عالي

ثبات وصدق أداة الدراسة:

لغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة تَمّ استخدام معامل كرونباخ ألفا كالآتي:

جدول (2) نتائج معامل كرونباخ ألفا للتحقق من ثبات محاور الدراسة

المحور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
واقع الرقابة الإدارية الإلكترونية بجامعة الزاوية.	13	**% 85**
دور الرقابة الإدارية الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري بجامعة الزاوية.	16	**% 96**
المتوسط الإحصائي لجميع المتغيرات.	29	**% 89**

نلاحظ أنّ قيم معامل كرونباخ ألفا بلغت 89 %، وهذه النسبة تمثّل المتوسط الإحصائي لجميع الفقرات، وتُعدّ مرتفعة مما يشير إلى ثبات واتساق داخلي بدرجة عالية بين أفراد عينة الدراسة، وبالتالي تُعدّ مناسبة لتحقيق أغراض الدراسة.

جدول(3) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

المتغيّر	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	59	**%78**
	أنثى	**17**	**%22**

يعرض جدول (3) توزيع أفراد العينة حسب الجنس، ويتضح من الجدول أنّ نسبة 78% من إجمالي أفراد العينة من الذكور، ونسبة 22 % من إجمالي أفراد العينة إناث.

جدول (4) توزيع أفراد العينة حسب العمر

المتغيّر	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من 30	13	**%17**
	40 - 31	29	**%38**
	50 – 41	23	**%31**
	أكبر من 51	**11**	**%14**

يعرض جدول (4) توزيع أفراد العينة حسب العمر، ويتضح من الجدول أنّ نسبة 38% من إجمالي أفراد العينة أعمارهم بين 31 – 40، ونسبة 31% من إجمالي أفراد العينة أعمارهم بين 41 – 50.

جدول (5) توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية

المتغيّر	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المستوى التعليمي	دبلوم عالي	14	**%18**
	بكالوريوس	32	**%42**
	ماجستير	19	**%24**
	دكتوراه	**12**	**%16**

يعرض جدول (5) توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية يتضح من الجدول أنّ نسبة 42% من إجمالي أفراد العينة درجتهم العلمية بكالوريوس، ونسبة 24% من إجمالي أفراد العينة درجتهم العلمية ماجستير.

جدول (6) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

المتغيّر	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الوظيفة	مدير مكتب	9	**%12**
	رئيس قسم	11	**%14**
	إداري	18	**%24**
	موظف	**38**	**%50**

يعرض جدول (6) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة، ويتضح من الجدول أنّ نسبة 50% من إجمالي أفراد العينة موظفين، ونسبة 24% من إجمالي أفراد العينة إداريين.

جدول (7) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

المتغيّر	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	8	**%10**
	من5 سنوات –10 سنوات	13	**%17**
	من 11 سنة – 15 سنة	28	**%37**
	من 16 سنة – 20 سنة	18	**%24**
	أكثر من 20 سنة	**9**	**%12**

يعرض جدول رقم (7) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة، ويتضح من الجدول أنّ نسبة 37% من إجمالي أفراد العينة سنوات الخبرة تتراوح من11 سنة – 15 سنة، ونسبة 24% من إجمالي أفراد العينة خبرتهم من 16 سنة – 20 سنة.

جدول (8) توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية

المتغيّر	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
عدد الدورات التدريبية	دورة واحدة	6	%8
	دورتان	3	%4
	ثلاث دورات فأكثر	2	%3
	لم يتحصل	**65**	**%85**

يعرض جدول (8) توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية، ويتضح من الجدول أنّ نسبة 85% من إجمالي أفراد العينة لم يتحصل على دورات تدريبية، ونسبة 8% من إجمالي أفراد العينة تحصلوا على دورة واحدة.

تحليل تساؤلات الدراسة:

استخدمت الدراسة المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ومستوى الموافقة لتحليل متغيّرات الدراسة، والجداول التالية توضّح النتائج:

1. ما واقع الرقابة الإدارية الإلكترونية بجامعة الزاوية ؟

تشير معطيات الجدول رقم (9) إلى النتائج الآتية:

1. إنّ قيمة المتوسطات الحسابية الكلية للبنود تقيس واقع الرقابة الإدارية الإلكترونية بجامعة الزاوية، والتي بلغ عددها (13) بندًا، تراوحت قيمتها بين (3.87 و2.22) بتقديرات متفاوتة بين موافق وغير موافق.

2. البنود الثلاث التي نالت أعلى درجة في هذا المحور وفق آراء عينة الدراسة: جاءت بالمرتبة الأولى هناك صعوبة لتطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية نتيجة لقلّة الدورات التدريبية للعاملين، والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.87، وانحراف معياري 1.29، وهي تقع عند مستوى الموافقة موافق، تليها العبارة هناك صعوبة لتطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية لضعف الإنترنت وانقطاع التيار الكهربائي، والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.83، وانحراف معياري 1.38، وهي تقع عند مستوى الموافقة موافق، تليها العبارة هناك صعوبة في تحويل الأعمال الإدارية التقليدية إلى أعمال إدارية إلكترونية، والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.80، وانحراف معياري 1.36،

وهي تقع عند مستوى الموافقة موافق.

جدول (9) الإحصائيات الوصفية لإجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بواقع الرقابة الإدارية الإلكترونية بجامعة الزاوية.

واقع الرقابة الإدارية الإلكترونية بجامعة الزاوية					
ر	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الموافقة
1	هناك صعوبة لتطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية لنقص توفير أجهزة الحاسوب في جميع الوحدات الإدارية بالجامعة.	3.61	1.39	72.2	موافق
2	المتطلبات البشرية تتوفر لديهم القدرة والكفاءة على تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية بالجامعة.	2.47	1.54	49.4	غير موافق
3	تتوفر المتطلبات التقنية اللازمة لتطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية بالجامعة.	2.41	1.46	48.2	غير موافق
4	يتوفر منظومة إلكترونية للصادر والوارد بالجامعة.	2.58	1.5	51.6	غير موافق
5	يتم الاتصال الإداري بين المستويات الإدارية المختلفة إلكترونيًا.	2.49	1.51	49.8	غير موافق
6	تتوفر الإمكانيات المالية اللازمة لتطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية.	2.95	1.48	59.0	محايد
7	هناك صعوبة في تحويل الأعمال الإدارية التقليدية إلى أعمال إدارية إلكترونية.	3.80	1.36	76.0	موافق
8	يتوفر برامج حماية اصلية لحماية امن وسرية المعلومات .	2.41	1.46	48.2	غير موافق
9	هناك صعوبة لتطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية نتيجة لقلّة الدورات التدريبية للعاملين.	3.87	1.29	77.4	موافق
10	يتوفر شبكات إنترنت داخلية لربط جميع أجهزة الكمبيوتر لجميع الوحدات الإدارية لتطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية بالجامعة.	2.22	1.26	44.4	غير موافق
11	يتميز نظام الرقابة الإدارية بالمرونة لمواجهة التغيّرات التي تطرأ على أساليب العمل المختلفة.	3.08	1.47	61.6	محايد
12	التقنيات الإلكترونية لا تواكب تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية بالجامعة.	3.78	1.3	75.6	موافق
13	هناك صعوبة لتطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية لضعف الإنترنت وانقطاع التيار الكهربائي.	3.83	1.38	76.6	موافق
لجميع الفقرات		**3.04**	**1.55**	**60.8**	**محايد**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مخرجات SPSS.

3. البنود التي نالت أقل درجة في هذا المحور وفق آراء عينة الدراسة: جاءت بالمرتبة الأولى يتوفر شبكات إنترنت داخلية لربط جميع أجهزة الكمبيوتر لجميع الوحدات الإدارية لتطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية بالجامعة والتي بلغ متوسطها الحسابي 2.22، وانحراف معياري

1.26، وهي تقع عند مستوى الموافقة غير موافق، تليها العبارة تتوفر المتطلبات التقنية اللازمة لتطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية بالجامعة، والتي بلغ متوسطها الحسابي 2.41، وانحراف معياري 1.46، وهي تقع عند مستوى الموافقة غير موافق، تليها العبارة يتوفر برامج حماية أصلية لحماية أمن وسرية المعلومات، والتي بلغ متوسطها الحسابي 2.41، وانحراف معياري 1.46، وهي تقع عند مستوى الموافقة غير موافق، تليها العبارة المتطلبات البشرية تتوفر لديهم القدرة والكفاءة على تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية بالجامعة، والتي بلغ متوسطها الحسابي 2.47، وانحراف معياري 1.54، وهي تقع عند مستوى الموافقة غير موافق.

وهذه النتيجة تشير إلى انخفاض ممارسة الرقابة الإدارية الإلكترونية بجامعة الزاوية، فلا يتوفّر شبكات إنترنت داخلية لربط جميع أجهزة الكمبيوتر لجميع الوحدات الإدارية لتطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية بالجامعة، ولا تتوفّر المتطلبات التقنية اللازمة لتطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية بالجامعة، ولا يتوفّر برامج حماية أصلية لحماية أمن وسرية المعلومات، والمتطلبات البشرية لا تتوفّر لديهم القدرة والكفاءة على تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية بالجامعة.

تشير معطيات الجدول رقم (10) إلى النتائج الآتية:

1. إنّ قيمة المتوسطات الحسابية الكلية للبنود تقيس دور الرقابة الإدارية الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري بجامعة الزاوية، والتي بلغ عددها (16) بندًا تراوحت قيمتها بين (3.88 و3.59) بتقديرات متفاوتة بين موافق.
2. البنود الثلاث التي نالت أعلى درجة في هذا المحور وفق آراء عينة الدراسة:

جاءت بالمرتبة الأولى يساهم تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية في المتابعة والتوجيه المستمر لمختلف العمليات الإدارية، ومعرفة الانحرافات وعلاجاها، والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.88، وانحراف معياري 1.20، وهي تقع عند مستوى الموافقة موافق، تليها العبارة يساهم تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية في تنظيم العمل للحد من الفساد الإداري، والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.87، وانحراف معياري 1.22، وهي تقع عند مستوى الموافقة موافق، تليها العبارة يساهم تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية في كشف التزوير في الوثائق الإدارية، والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.84، وانحراف معياري 1.30، وهي تقع عند مستوى الموافقة موافق.

جدول (10) الإحصائيات الوصفية لإجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بدور الرقابة الإدارية الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري بجامعة الزاوية.

دور الرقابة الإدارية الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري بجامعة الزاوية.					
ر	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الموافقة
1	يساهم تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري.	3.59	1.43	71.8	موافق
2	يساهم تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية في توفير نظام رقابي دقيق جدًا.	3.62	1.38	72.4	موافق
3	يساعد تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية في الكشف عن جميع المعلومات وعدم إخفائها عن مستحقيها.	3.82	1.25	76.4	موافق
4	يساهم تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية في توزيع الأعباء والواجبات الوظيفية بين الموظفين بعدالة.	3.78	1.28	75.6	موافق
5	يساهم تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية في التقليل من النفقات المالية على الخدمات الإدارية.	3.83	1.27	76.6	موافق
6	يساهم تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية في القضاء على الرشوة والمحسوبية.	3.67	1.31	73.4	موافق
7	يساهم توفير منظومة الصادر والوارد الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري.	3.80	1.28	76	موافق
8	تساهم الخدمات الإلكترونية في تنظيم العمل والحد من الفساد الإداري.	3.82	1.27	76.4	موافق
9	يساهم تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية في تنظيم العمل للحد من الفساد الإداري.	3.87	1.22	77.4	موافق
10	يساهم تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية في تقليل الوثائق الورقية للمعاملات الإدارية.	3.79	1.30	75.8	موافق
11	تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية يسهّل عمليات الاتصال بين المستويات الإدارية.	3.72	1.28	74.4	موافق
12	يساهم تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية في فصل العلاقات الشخصية عن علاقات العمل.	3.75	1.35	75.0	موافق
13	يساعد تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية في استشارة العاملين قبل اتخاذ القرارات في العمل.	3.62	1.40	72.4	موافق
14	يساهم تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية في المتابعة والتوجيه المستمر لمختلف العمليات الإدارية ومعرفة الانحرافات وعلاجاها.	3.88	1.20	77.6	موافق
15	يساهم تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية في توفير المعلومات للموظفين وسهولة الرد عليها.	3.76	1.31	75.2	موافق
16	يساهم تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية في كشف التزوير في الوثائق الإدارية.	3.84	1.30	76.8	موافق
لجميع الفقرات		**3.76**	**1.31**	**75.2**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مخرجات SPSS.

3. البنود التي نالت أقل درجة في هذا المحور وفق آراء عينة الدراسة: جاءت بالمرتبة الأولى تساهم الرقابة الإدارية الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري، والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.59، وانحراف معياري 1.43، وهي تقع عند مستوى الموافقة موافق، تليها العبارة يساهم تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية في توفير نظام رقابي دقيق جدًا، والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.62، وانحراف معياري 1.38، وهي تقع عند مستوى الموافقة موافق، تليها العبارة يساهم تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية في القضاء على الرشوة والمحسوبية، والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.67، وانحراف معياري 1.31 وهي تقع عند مستوى الموافقة موافق ، تليها العبارة تطبيق الرقابة الادارية الالكترونية يسهل عمليات الاتصال بين المستويات الادارية والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.72 وانحراف معياري 1.28، وهي تقع عند مستوى الموافقة موافق.

وهذه النتيجة تشير إلى أنّ تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية يساهم في الحد من الفساد الإداري، ويساهم تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية في توفير نظام رقابي دقيق جدًا، ويساهم تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية في القضاء على الرشوة والمحسوبية، وتطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية يسهّل عمليات الاتصال بين المستويات الإدارية.

النتائج:

1- انخفاض ممارسة الرقابة الإدارية الإلكترونية بجامعة الزاوية.

2- لا تتوفر شبكات إنترنت داخلية لربط جميع أجهزة الكمبيوتر لجميع الوحدات الإدارية لتطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية بالجامعة.

3- لا تتوفر المتطلبات التقنية اللازمة لتطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية بالجامعة.

4- لا يتوفر برامج حماية أصلية لحماية أمن وسرية المعلومات.

5- المتطلبات البشرية لا تتوفر لديهم القدرة والكفاءة على تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية بالجامعة.

6- إنّ تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية يساهم في الحد من الفساد الإداري.

7- يساهم تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية في توفير نظام رقابي دقيق جدًا.

8- يساهم تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية في القضاء على الرشوة والمحسوبية.

9- تطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية يسهّل عمليات الاتصال بين المستويات الإدارية.

التوصيات:

1- يجب على الجامعة التحوّل إلى ممارسة الرقابة الإدارية الإلكترونية.

2- يجب على إدارة الجامعة توفير شبكات إنترنت داخلية لربط جميع أجهزة الكمبيوتر لجميع الوحدات الإدارية لتطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية بالجامعة.

3- يجب على إدارة الجامعة توفير المتطلبات التقنية اللازمة لتطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية بالجامعة.

4- يجب على إدارة الجامعة توفير برامج حماية أصلية لحماية أمن وسرية المعلومات.

5- يجب العمل على تدريب العاملين على المتطلبات التقنية اللازمة لتطبيق الرقابة الإدارية الإلكترونية بالجامعة.

المصادر والمراجع:

- برحيحي، أمينة، 2015، الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- الحسومي، فوزي محمود، 2021، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، الإصلاح الوطني في ليبيا الفرص والتحديات، المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن.
- الحسومي، فوزي محمود اللافي، 2015، الفساد الإداري وأثره على الدولة الليبية وطرق مكافحته، المجلة الدولية للعلوم والتقنية، ع6.
- ديوان المحاسبة الليبي، 2015.
- العرايشي، حسين عفيف، 2015، واقع نظام الرقابة الإدارية الإلكترونية وسبل تطويره، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة.
- العماري، امباركة سالم، وبو شعالة، كريمة الهادي، 2020، دور المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التمويل المصرفي بفروع المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت، المؤتمر الدولي الثالث للعلوم والتقنية، طرابلس.
- الكساسبة، عماد علي سلامة، 2011، أثر الرقابة الإلكترونية في جودة الخدمات الداخلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- وردة، خلاف،2021، دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، مج 6، ع 3.

المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد
The Second International Scientific Conference of Economics Faculty
تحت عنوان
المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا
The centralization and its reflections on the spatial development in Libya
تحت شعار
الواقع و التطلعات
فترة انعقاد المؤتمر 09 مارس 2023م
centralization.conf@su.edu.ly